تطور صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية

أ. خلود فاروق الإبراهيم

الباحثة بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

Kh.911@windowslive.com

أ.د علاء عبد الحفيظ محمد
الأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
وعميد كلية التجارة - جامعة أسيوط

أ.د عبد الرحيم أحمد محمد خليل
الأستاذ بقسم العلوم السياسية كلية
التجارة - جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد الرابع والثمانون – يونيو ٢٠٢٥م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الإبراهيم، خلود فاروق ومحمد، علاء عبد الحفيظ وخليل، عبد الرحيم أحمد محمد (٢٠٢٥). تطور صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية. **المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط**، العدد ٨٤، ١٠١-١٣٦.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

تطور صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية

أ. خلود فاروق الإبراهيم

أ.د علاء عبد الحفيظ محمد، أ.د عبد الرحيم أحمد محمد خليل

المستخلص:

تطور السياسة الخارجية الكويتية يعكس طموحاتها في تحقيق التوازن والحياد الإيجابي في علاقاتها الدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، تعد السياسة الخارجية أداة رئيسة لتحقيق أهداف الدولة؛ إذ يتم توجيهها عبر مبادئ واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقلال وتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تعريف السياسة الخارجية الكويتية على أنها مجموعة من الأنشطة والسياسات التي تهدف لتحقيق أهداف الكويت عبر التفاعل البناء مع الدول والمنظمات الأخرى، معتمدة على استراتيجيات التكيف والتأثير.

ورغم النجاح الدبلوماسي الكبير للكويت كوسيط في الأزمات الخليجية، أبرزها الأزمة الخليجية الأخيرة بين قطر والدول الخليجية الأخرى، فإن السياسة الكويتية ما زالت تواجه عدة تحديات، الكويت تتبنى سياسة حيادية تعتمد على الحلول التفاوضية والوساطة، كما تلتزم بعدم التدخل في شؤون الآخرين واحترام السيادة. ومع ذلك، كشف الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ محدودية السياسة الحيادية في تأمين حماية الدولة، وأظهرت الأزمات الإقليمية الحديثة حاجة الكويت لتبني استراتيجيات أكثر نشاطا في تعزيز أمنها الإقليمي والدولي.

ومع التغيرات الإقليمية، بدأت الكويت في تعزيز علاقاتها مع قوى عالمية جديدة مثل: الصين، وتركيا كجزء من جهودها للتحوط ضد التهديدات المحتملة، إلا أن هذا ليس كافيا لضمان الاستقرار، وتسعى الكويت لتوسيع نفوذها بأسلوب ناعم، مشابه لدول مثل: الإمارات، وقطر، من خلال تطوير أدواتها الإعلامية وتعزيز العلامات التجارية؛ لتصل رسالتها للعالم وتستفيد من قوتها الناعمة.

الكلمات الافتتاحية: الأزمة الخليجية، الوساطة الكويتية، السياسة الخارجية الكويتية.

The Development of Decision-making in Kuwaiti Foreign Policy

Mis. Kholoud Farouk ELebrahim

Kh.911@windowslive.com

Prof. Alaa AbdelHafeez Mohamme ، Prof. Abdel Rahim Ahmed

Abstract:

The development of Kuwait's foreign policy reflects its ambitions to achieve balance and positive neutrality in its international relations, especially in the Middle East. Foreign policy is a key tool for achieving the state's goals, as it is guided by principles and strategies aimed at enhancing security and independence and achieving economic and social interests. Kuwaiti foreign policy has been defined as a set of activities and policies that aim to achieve Kuwait's goals through constructive interaction with other countries and organizations, relying on strategies of adaptation and influence. Despite Kuwait's great diplomatic success as a mediator in Gulf crises, most notably the recent Gulf crisis between Qatar and other Gulf states, Kuwaiti policy still faces several challenges. Kuwait adopts a neutral policy based on negotiated solutions and mediation, and is committed to non-interference in the affairs of others and respecting sovereignty. However, the Iraqi invasion of Kuwait in 1990 revealed the limitations of the neutral policy in ensuring the protection of the state, and recent regional crises have shown Kuwait's need to adopt more active strategies to enhance its regional and international security. With regional changes, Kuwait has begun to strengthen its relations with new global powers such as China and Turkey as part of its efforts to hedge against potential threats. However, this is not enough to ensure stability. Kuwait seeks to expand its influence in a soft manner, similar to countries such as the UAE and Qatar, by developing its media tools and strengthening brands, to get its message across to the world and benefit from its soft power.

Keywords: The gulf crisis, Kuwaiti mediation, Kuwaiti foreign policy.

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

تشكل السياسة الخارجية لأي دولة في العلاقات الدولية التي تكونها مع الدول والمنظمات الدولية، وكذلك مواقف الدولة وردود أفعالها تجاه الدول الأخرى ، وتعد الكويت دولة صغيرة الحجم جغرافيا ولكن كبيرة الحجم سياسيا واقتصاديا وفعالة في الشأن الدولي والنظام السياسي العالمي والإقليمي؛ حيث أن الموقع الجغرافي للكويت ألزمها أن تتبنى سياسة الحياد وعدم الدخول في منازعات مع الأطراف الإقليمية في المنطقة خاصة أن المنطقة تعد من أكثر مناطق العالم اضطرابا؛ حيث الموارد والصراعات عليها فضلا عن الصراعات القديمة في المنطقة؛ ومن هذا المنطلق برز دور الكويت في الوساطة كونها دولة محايدة بعيدة عن الصراعات والوقوف مع طرف ضد الآخر مكنها هذا من لعب دور كبير في الوساطات مستغلة نفوذها السياسي والاقتصادي وحياديتها التي تكسبها ثقة لدى كل الأطراف.

تعد السياسة الخارجية من الركائز الأساسية التي تبنى عليها سياسات الدول وتوجهاتها على الساحة الدولية؛ حيث تشكل الإطار العام الذي ينظم العلاقات بين الدولة وبقية الوحدات السياسية الدولية، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية وحركات التحرير الوطنية، ومن هنا، تأتي أهمية دراسة السياسة الخارجية كمفهوم يعبر عن مجموعة من الأفعال والنيات التي تتبعها الدولة لتحقيق أهدافها الوطنية؛ إذ تتمثل أهداف السياسة الخارجية في تعزيز الأمن الوطني؛ تحقيق الرفاهية الاقتصادية، والمساهمة في تحقيق السلم الدولي؛ مما يتطلب استراتيجيات مدروسة، وسياسات واضحة تتعامل مع تحديات البيئة الخارجية؛ وتضمن استقرار الدولة وازدهارها.

ورغم أن مفهوم السياسة الخارجية يبدو بسيطا للوهلة الأولى، فإنه مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد؛ فهو لا يقتصر على القرارات والسياسات، بل يشمل الأدوار والأنشطة التي تقوم بها الدولة على الساحة الدولية. وهذا ما يظهر التباين في تعريف السياسة الخارجية؛ حيث يرى بعض الباحثين أنها تستند إلى أهداف وغايات محددة تهدف إلى حماية مصالح الدولة وتفعيل دورها دوليا، بينما يراها آخرون على أنها سلوك متكامل ينظم العلاقات بين الدول ويشمل التفاعلات والتداخلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يعرف جيمس روزينا السياسة الخارجية بأنها جزء من السلوك المتكيف الذي يسعى للحفاظ على استمرارية التدفقات السياسية والاقتصادية ضمن الحدود المقبولة

للدولة من جهة أخرى، يضيف والتر ليبرمان بعدا آخر لمفهوم السياسة الخارجية؛ حيث يشير إلى أهمية تحقيق توازن بين الالتزامات الخارجية والقوة اللازمة لتنفيذها.

وبما أن السياسة الخارجية لا تنحصر في الدول فقط، بل تتعداها إلى الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية، فقد أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيل النظام الدولي، وإيجاد الحلول الدبلوماسية للنزاعات والتحديات العالمية؛ فالسياسة الخارجية الناجحة هي التي تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الدولية، وذلك من خلال توظيف كافة الإمكانيات المتاحة لتعزيز مكانة الدولة على الساحة العالمية.

أولا: مشكلة الدراسة:

الكويت تواجه تحديات متعددة في تحقيق توازن بين أهداف سياستها الخارجية القائمة على الحياد والوساطة، ومتطلبات تعزيز أمنها الوطني في ظل التحولات الإقليمية والدولية، فرغم نجاح الكويت في لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، فإن استراتيجيتها القائمة على الحياد لم توفر دائما حماية كافية لمصالحها الأمنية، كما تجلى في أحداث مثل غزو العراق عام ١٩٩٠.

- مراحل بناء وتطور السياسة الخارجية الكويتية، وكيف بنت الكويت علاقات مع القوى الكبرى، وهيأت لنفسها مكانة في طليعة الدول الفاعلة في المنطقة.
- كيف تطور دورها في السياسة الخارجية الكويتية عبر العقود الماضية، ونجاحها في الحد من الصراعات الإقليمية.
- ما الأثر الذي أحدثته السياسة الخارجية للكويت تجاه الأزمة الخليجية والعربية.

ثانيا: أهداف الدراسة:

- استكشاف التعريفات المتعددة للسياسة الخارجية وفقاً لأهدافها ومبادئها والأدوار التي تضطلع بها في العلاقات الدولية.
- دراسة واقع السياسة الخارجية الكويتية وتوضيح مبادئها.
- التعرف على الصعوبات التي تواجهها الكويت في ظل التحولات الإقليمية والدولية.
- توضيح الدور الذي تقوم به الكويت تجاه الأزمات والقضايا الإقليمية مثل الأزمة الخليجية.

ثالثا: أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة تنبع من استكشافها لتطور السياسة الخارجية الكويتية وأهدافها؛ حيث تبرز أهمية السياسة الخارجية كأداة حيوية لتحقيق الأهداف الوطنية والدولية للدولة، هذه الدراسة تلقي الضوء على كيفية تفاعل الكويت مع بيئتها الإقليمية والدولية، مع التركيز على اعتمادها سياسة تصالحية وحيادية تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وتجنب النزاعات والتوترات، وتمثلت الأهداف فيما يأتي:

- تحديد العوامل التي أسهمت في تبني الكويت لدور الوسيط ضمن سياستها الخارجية.
- المراحل التي تطورت عبرها السياسة الخارجية الكويتية لتتمكن من أداء دور الوسيط بفاعلية.
- إبراز النجاحات التي حققتها الوساطة الكويتية؛ على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء في الأزمات بشكل عام أو في الأزمة الخليجية بشكل خاص.

رابعا: منهج الدراسة:

تحليل النظم يعنى بدراسة كيف تتفاعل الأجزاء والمستويات المختلفة للنظام السياسي مع بعضها البعض، أما مفهوم المصلحة الوطنية فهو أساس في السياسة الخارجية ويعد العنصر المحوري الذي يستند عليه تبرير العمليات السياسية، وباستخدام تحليل النظم مع منهج المصلحة الوطنية، يمكنك تحقيق فهم أعمق لكيفية تفاعل الأجزاء المختلفة للنظام السياسي، وكيفية تحقيق الدولة لمصالحها.

خامسا: حدود الدراسة:

تمتد حدود الدراسة الزمنية من عام ١٩٦١؛ حيث إنه العام الذي حصلت فيه الكويت على استقلالها، ويمثل البداية الفعلية للسياسة الخارجية الكويتية وتنتهي في عام ٢٠٢١؛ حيث حصلت المصالحة بين قطر وبقية الدول الخليجية، وتشمل الحدود المكانية للدراسة دولة الكويت؛ حيث إنها المنطقة التي أدت فيها الكويت دور الوساطة.

سادسا: الدراسات السابقة:

١. محمد الخشن (٢٠١٧) " دور شخصية الوسيط في تسوية المنازعات الدولية: نموذج وساطة أمير دولة الكويت في الأزمة الخليجية ٢٠١٧"، وينقسم هذا البحث إلى أربعة مباحث رئيسة: تناول المبحث الأول تعريف المنازعات الدولية، وأساليب تسويتها، واستعرض المبحث الثاني مفهوم الوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات، في

حين ركز المبحث الثالث على عرض دور شخصية الوسيط في تسوية المنازعات الدولية، وتناول المبحث الرابع دراسة الحالة لهذا البحث، وهي دور شخصية أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد في الوساطة في الأزمة الخليجية في عام ٢٠١٧، ورغم الأهمية العلمية لهذا البحث، فإنه ركز فقط على دراسة تأثير عامل شخصية أمير الكويت في الوساطة في الأزمة الخليجية، وأغفل العوامل الأخرى التي تسعى هذه الدراسة إلى البحث فيها، كما أن هذا البحث حصر نطاق تحليله لدور الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية الراهنة فقط، دون النظر بشكل عام إلى تحليل العوامل الرئيسة التي دفعت الكويت إلى القيام بدور الوسيط في سياستها الخارجية منذ الاستقلال لغاية يومنا هذا وهي النقاط التي تسعى الدراسة الى تحليلها.

٢. دراسة الشمري (٢٠١٩): دور الدبلوماسية الكويتية في حل الأزمات الخليجية؛ هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وآلية عمل الدبلوماسية الكويتية، وعلى النزاعات الخليجية، والتعرف على الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الكويتية في معالجة النزاعات الخليجية ٢٠١١ -٢٠١٨. خلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الكويتية تعتمد على علاقات الكويت الجيدة مع دول العالم ودول الجوار، ولها مكانة بين الدول، وأن التدخل الكويتي مقبول من جميع الأطراف بفضل حكمة قيادتها، وفيما يخص الوساطة في القضايا الخليجية فإن الكويت ومنذ اللحظات الأولى للقضايا تتدخل لحلها، وتقوم بتحمل التكاليف المالية؛ من أجل الوصول إلى حلول مرضية.

٣. عبدالله الشايجي (٢٠١٨) "أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور والأسباب والوساطات وسيناريوهات المستقبل ٢٠١١-٢٠١٨" تتناول الدراسة الأزمات الخليجية السابقة، وموقف قطر تجاه الأزمة، وموقف دول(الرباعية)، ودور الكويت فيها، وحصاد الأزمة الخليجية، وتطرق الى مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأزمة وتداعياتها ويتميز الكتاب بالإشارة الى تفاصيل الأزمة، ودور الوساطة الكويتية واستعرض نظريات العلاقة الدولية مثل: نظرية المعضلة الأمنية والأمن الجماعي.

4. Abdullah A1 Saleh (2109): Conflict Analysis: Exploring the Role of Kuwait in Mediation in the Middle East:

طرحت هذه الدراسة باللغة الإنجليزية، وتناولت موضوع حل النزاع والبحث في دور الوساطة الكويتية في منطقة الشرق الأوسط؛ استعرض الكاتب فيها التجارب التاريخية التي توسطت فيها الكويت، واعتمد الباحث في دراسته على مقابلة شخصية

أجراها منع السفير الكويتي في واشنطن الشيخ سالم الصباح وسفير الكويت في الأمم المتحدة عبد الله مراد.

٥. دراسة سرور الجرمان " دستور النظام الكويتي وعملية صنع القرار السياسي". تتناول مفهوم دستور النظام الكويتي وتأثيره على عملية صنع القرار السياسي. حيث تستعرض الدراسة دور كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في تشكيل السياسة العامة في الكويت، مركزة على الفترة الزمنية من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦، هدفت الدراسة إلى أن النظام الكويتي مر بتطورات مهمة خلال العقود الثلاثة الماضية، مما أثر على بنيته السياسية ورؤيته تجاه السياسة الخارجية، خصوصا تجاه الدول العربية والخليجية، وقد أدت تلك التطورات إلى زيادة ارتباط الكويت ببعض الدول الخليجية، في حين شهدت فتورا تجاه بعض الدول العربية التي لم تدعمها خلال أزمة الغزو. كما قامت الكويت بتطوير آليات جديدة؛ لتعزيز قوتها الناعمة، والصلبة في سياستها الخارجية.

٦. دراسة حسين سميع (٢٠٢٢). بعنوان: عملية صنع السياسة الخارجية (دراسة سياسية)، هدفت الدراسة إلى تحديد من يقوم بعملية صناعة السياسة الخارجية، والكشف عن أثر العوامل الموضوعية والذاتية على صانعي القرار السياسي الخارجي، تشير عملية صنع السياسة الخارجية إلى صورة التفاعل بين متخذي وصناع القرارات وبيئتهم الداخلية والخارجية على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية.

المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية الكويتية:

تمهيد:

السياسة الخارجية تعد جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الدول؛ للحفاظ على أمنها واستقرارها وتعزيز مصالحها الوطنية على الساحة الدولية. وبالنسبة لدولة مثل الكويت، التي تقع في منطقة جغرافية حساسة ومعقدة سياسياً، فإن تطور السياسة الخارجية يعكس محاولاتها المستمرة للتكيف مع التحديات الإقليمية والدولية، والحفاظ على سيادتها وسط تنافس القوى الكبرى.

منذ استقلالها عام ١٩٦١، عملت الكويت على صياغة سياسة خارجية تقوم على مبادئ الحياد والتصالحية، ما مكنها من لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، وتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس التعاون والاحترام المتبادل، هذه السياسة ساعدت

الكويت في تجاوز تحديات كبيرة، مثل الغزو العراقي عام ١٩٩٠؛ حيث أثبتت أهمية تبني استراتيجيات دبلوماسية مرنة وقادرة على التكيف مع التحولات الدولية.

ومع تغير موازين القوى في الشرق الأوسط والعالم، واجهت السياسة الخارجية الكويتية ضغوطاً متزايدة للتكيف مع بيئة سياسية وأمنية مضطربة. تبرز هذه التحديات من خلال التعامل مع الأزمات الإقليمية، مثل: الأزمة الخليجية بين قطر ودول الجوار، وصولاً إلى تعزيز الشراكات مع القوى العالمية مثل: الاتحاد الأوروبي والصين؛ لضمان استقرار أمنها الوطني، وتعزيز مكانتها الدولية.

في هذا المبحث، سنستعرض تطور السياسة الخارجية الكويتية، بدءاً من تعريفها، وأهدافها، مروراً بالتحديات التي تواجهها، وصولاً إلى النماذج البارزة لتعاملاتها مع الدول والمنظمات الدولية.

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية بيان وأهدافها:

من الصعب الإجماع على تعريف واحد للسياسة الخارجية حيث إن هناك من عرفها طبقا لأهدافها، وهناك من عرفها طبقا للسياسات والمصالح، وهناك من عرفها طبقا للأنشطة والأدوار المنوطة بها "هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والسياسات والقرارات المطبقة والمتبعة من الدولة في علاقاتها الدولية" (مازن الرمضاني ١٩٩٩:٢٦) "هي الاستراتيجية التي يتبعها وينتهجها صانعو القرار في وحدة دولية ما تجاه أطراف النظام الدولي الأخرى لتحقيق أهداف خارجية ليضم وحدات أخرى إلى جانب الدول مثل: المنظمات الدولية وحركات التحرير الوطنية (هويدا شوقي أحمد ٢٠١٥) وتعد السياسة الخارجية من أهم الأنشطة التي تقوم بها الدول من أجل تحقيق أهدافها، ولا يمكن اعتبار كل نشاط خارجي تقوم به الدولة سياسة خارجية ولا تشمل السياسة الخارجية الأنشطة فقط ولكنها تشمل الأدوار والبرامج والسياسات والأهداف كما أنها لا تقتصر على الدول فقط بل تمتد للمنظمات والمؤسسات الدولية.

السياسة الخارجية هي مفهوم متعدد الأبعاد يتعلق بكيفية تفاعل الدول مع بيئاتها الخارجية لتحقيق أهدافها الوطنية، تعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة من الأفعال والنيات التي تتبعها الدولة للحفاظ على أمنها واستقلالها، وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يتم ذلك من خلال وضع خطط واستراتيجيات منظمة تهدف إلى التكيف مع البيئة الخارجية والتأثير في سلوك الدول الأخرى، يشير جيمس روزينا إلى أن السياسة الخارجية هي جزء من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية، والذي يتحرك باتجاه الحفاظ على تدفق البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن الحدود المقبولة.

كما يصف والتر ليبرمان السياسة الخارجية بأنها العمل على إيجاد توازن بين الالتزامات الخارجية والقوة المطلوبة لتنفيذها، يعرف حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها تشمل جميع صور النشاط الخارجي، حتى تلك التي لا تصدر عن الدولة ككيان نظامي أما سنايدر، فيصفها بأنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد المختارة للتعامل مع قضايا محددة، ويضيف محمد السيد سليم أن السياسة الخارجية تعتبر مرادفا لأهداف الدولة في المحيط الخارجي، وتعبر عن كيفية تعامل الدولة مع الدول الأخرى لحل مشكلات البيئة الدولية باستخدام القوة والنفوذ.

يجمع أساتذة العلاقات الدولية على أن السياسة الخارجية تتعلق بثلاثة أبعاد أساسية: البيئة الخارجية التي تتحرك فيها الوحدات السياسية، مجموعة من الالتزامات الخارجية التي تعبر عن مصالح الوحدة السياسية وتحدد في إطار الأهداف والغايات المرسومة، وقدرات وإمكانات الدولة اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات وتحقيق الأهداف. كما أن السياسة الخارجية في مجملها تقوم على أمرين أساسيين هما:

١. القرارات التي تتخذها الحكومات أو من بيدهم القرار.
٢. أحداث ومواقف وأفعال تقوم على معالجة المشاكل.

هذان الأمران؛ القرارات، والأفعال يتم استخدامهما للوصول إلى الأهداف القريبة المدى والبعيدة أيضا؛ فغاية السياسة الخارجية والهدف منها:

- تحقيق الأمن والسلام للدولة.
- العمل على تحقيق العيش الكريم والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: تحديات وآفاق السياسة الخارجية الكويتية في ظل التحولات الإقليمية والدولية:

تواجه الكويت تحديات متعددة في إدارة سياستها الخارجية نتيجة للتحولات الإقليمية والدولية المستمرة، فهي تتبنى سياسة خارجية تصالحية وحيادية تركز على الوساطة وحل النزاعات ضمن منطقة الشرق الأوسط. ورغم نجاح الكويت في إبراز دورها كوسيط في بعض الأزمات، فإن جهودها الدبلوماسية بقيت محصورة بشكل كبير في نطاقها الإقليمي، ولم تتوسع لتشمل القضايا الدولية بشكل فعال كما فعلت دول أخرى مثل قطر والإمارات.

الكويت تاريخيا كانت ملتزمة بالحياد، وهي سياسة دعمها الأمير الراحل صباح الأحمد الجابر الصباح الذي قاد السياسة الخارجية للبلاد لعدة عقود هذه السياسة، التي استمرت مع الأمير الحالي نواف الأحمد الجابر الصباح، تقوم على عدم التدخل في

شؤون الدول الأخرى، والاحترام المتبادل، وتقديم المساعدات الإنسانية، لكن رغم هذا النهج، تبين أن الاعتماد المفرط على الحياد والتصالحية لم يعالج المشاكل الأمنية للكويت، خاصة بعد غزو العراق للكويت في ١٩٩٠، الذي كشف ضعف السياسة الاستراتيجية القائمة على الحياد في بيئة إقليمية مليئة بالتحديات.

ورغم أن الكويت اتبعت سياسة خارجية هادئة بعد حرب الخليج، فإن التجارب الإقليمية الحديثة، مثل الحصار على قطر، تظهر أن الكويت قد تحتاج إلى تبني سياسة أكثر نشاطا لتحسين أمنها وتعزيز مكانتها الدولية، استعدت قطر لأسوأ السيناريوهات باستضافة القوات الأمريكية والتركية، وهي خطوة لم تقم بها الكويت حتى قبل عام ١٩٩٠؛ مما أثر على موقفها الدفاعي في وقت الأزمات.

تشكل الكويت دولة صغيرة في محيط مليء بجيران أكبر لديهم تطلعات توسعية، هذه الجغرافيا السياسية تفرض على الكويت تعزيز قوتها السيادية، عبر تحسين علاقاتها مع القوى الكبرى وتطوير استراتيجيات للتحوط، وهذا ما بدأته الكويت من خلال تعزيز علاقاتها مع دول مثل الصين وتركيا، إلا أن هذا التحرك وحده ليس كافيا لضمان الأمن المستدام.

هناك دعوات لتحسين سياسة الكويت الخارجية من خلال تبني سياسات مشابهة للإمارات وقطر، اللتين وسعتا نفوذهما عالميا باستخدام القوة الناعمة والمشاركة الإنسانية في أوقات الكوارث والأزمات، على سبيل المثال، تعزيز العلامات التجارية المحلية وتطوير الإعلام والسياحة قد يساعد الكويت في تعزيز مكانتها الدولية.

ثالثاً: نماذج من تطور السياسة الكويتية تجاه الدول:

١. تطور السياسة الخارجية تجاه دول الخليج:

كان للكويت دور مهم بين الدول الأعضاء منذ استقلالها وقبل قيام مجلس التعاون، فمن أهم هذه الأدوار هو العمل على حل الخلافات التي نشأت بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي كان آخرها الأزمة الخليجية التي كانت بين (الإمارات – السعودية – البحرين) من جهة وقطر من جهة أخرى في عام ٢٠١٧ وتم إنهاؤها في يناير ٢٠٢١.

ففي عام ٢٠١٧ قطعت هذه الدول علاقاتها مع قطر من جميع الجهات؛ حيث قامت بفرض حصار اقتصادي وتسليط الضوء الإعلامي العنيف ضدها بدعوى أن قطر تمول الجماعات الإرهابية في المنطقة وتسعى إلى زعزعة أمن واستقرار دول المنطقة

عن طريق إعلامها، بالإضافة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ووقف الطيران مع هذه الدول.

وقد اتجهت الكويت إلى القيام بدور الوساطة لتسوية هذه الأزمة من خلال زيارة أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة، حيث كان له تصريح قائلا: "صعب علينا، نحن الجيل الذين بنينا مجلس التعاون الخليجي قبل ٣٧ عاما، أن نرى بين أعضائه تلك الخلافات والتي قد تؤدي إلى مالا تحمد عقباه.. أنا شخصيا عايشت اللبنة الأولى لبناء هذا المجلس منذ نحو أربعة عقود؛ ولذا ليس سهلا على من هو مثلي عندما يكون حاكما أن يقف صامتا دون أن يفعل كل ما باستطاعته للتقريب بين الأشقاء، وهذا واجب لا أستطيع التخلي عنه"( ).

وقد جاءت الوساطة بنتائجها في عام ٢٠٢٠ بأن تم إنهاء الأزمة الخليجية وعودة التعاون بين دول مجلس التعاون.

٢. تطور السياسة الخارجية الكويتية تجاه الاتحاد الأوروبي:

تعد العلاقات الخليجية هي المحور الرئيس في تلك العلاقات؛ لأنه إذا تمت أي حروب في دول الخليج ستكون إثارة بالغة الخطورة في التوازن الدولي؛ لأن الدول الاوروبية كانت تبذل جهوداً كبيرة ومتواصلة لتمنع التنافس على الخليل إلى صراع كبير ودولة وقام الدول الاتحاد الأوروبي بوضع استراتيجية لمساندة سياسة امريكا في حماية منابع النفط؛ حيث يتم توفير الحماية لخطوط المواصلات البحرية وتوفير مستلزمات الدعم للقوات العسكرية الامريكية.

وكانت الأهمية الاستراتيجية للسياسة الأمنية الأوروبية في منطقة الخليج تعد نقطة تحول كبيرة في الاستراتيجية العامة لأنها كانت تسهم في أمن أوروبا. (الجنابي، ٢٠١٤)

يسيطر العامل الاقتصادي على العلاقات الاوروبية والشرق الاوسط؛ حيث إن دول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي شبكة متكاملة نحو كل أنحاء العالم؛ حيث إنها تساعده على تطبيق سياسته، والسياسة الخارجية عند الأوروبيين واسعة جدا؛ حيث إنها تشمل معالجة التهديدات الفعلية للأمن الإنساني بسبب الامراض الغذائية والطقس غير المعتدل والبناء على فرص جديدة لتعزيز الديمقراطية في أوروبا وما وراءها. (فرج، ٢٠٠٩).

وتسهم اوروبا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؛ حيث إنها تنظر الى القوة بمنظور عسكري، وبذلك

تخلط بين الحضور المادي والنفوذ، واشاد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي بالعلاقات مع الكويت؛ حيث إنها تعتبر شريكاً وثيقاً وموثوقاً به، وكان تحدث عن الكويت؛ حيث إنه يريد توسيع العلاقات مع هذه الدولة بسبب دورها في الاستقرار في المنطقة وتعاونها حتى يتم ايجاد حل للتخلص من الحروب مثل: الحرب في أوكرانيا.

وبجانب ذلك التعاون معها في مجال الطاقة والاتفاق النووي، وهناك علاقة ديناميكية بين الاتحاد الأوروبي والكويت؛ حيث إن الكويت أول دولة خليجية تم التوقيع معها على اتفاقية التعاون وكان هذا التعاون يزداد يوما بعد يوم حتى اتسع وشمل مجموعة كبيرة من المجالات ومنها الاستثمار والتجارة والتنمية والتعليم والأمن، ويتم تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتوسيع الشراكة بينهم حيث سيواجهون التحديات العالمية مع بعضهم فتغير المناخ والتحول إلى الطاقة الخضراء من ضمنهم.

والكويت من أكثر دول الخليج التي تساعد على السلام في الشرق الأوسط، وكان يمهد الطريق لإعادة إطلاق التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي عن طريق تعاونها المتزايد مع الكويت، وكان يشجع الكويت ليكون لها دور كبير في استقرار أسواق النفط العالمية وتشجيع أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط، ويعد الاتحاد الأوروبي هو أكبر مساعد المساعدات الإنسانية ومهتم بالعمل بالقرب مع الكويت حتى يواجهوا الكوارث الإنسانية في تلك المناطق مع بعضهم.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو أول شريك للكويت حول العلاقات التجارية الثنائية ويمثل بأنه ثاني أكبر شريك تجاري لهم فيستورد منهم بشكل كبير، وأكد الرئيس الأوروبي على أهمية إرساء تعاون أقوى مع دول مجلس التعاون الخليجي. (الاتحاد الأوروبي: شريك موثوق به وصوت للاعتدال، ٢٠٢٠)

وكان سفير الاتحاد الأوروبي أكد أن الكويت أنها شريك في منتهى الأهمية، والهدف القادم أن يكون لنا تعاون متعدد الأبعاد ومن كل الجوانب؛ حيث يكون تعاون تجاري واقتصادي وسياسي، وأكد أن دولة الكويت أنها أدت دوراً رئيسياً كبيراً في تعزيز الشراكة من إقليم إلى إقليم بين الاتحاد الأوروبي والعلاقات الثنائية بين البلدين شهدت دفعة قوية في الوقت الأخير حينما كانت الكويت هي الدولة الأولى في الخليج التي تم توقيع معها اتفاقية تعاون مع العمل الخارجي الأوروبي.

والعلاقة بين الكويت والاتحاد الأوروبي غير مقتصرة على المشاركات الرسمية فقط، بل تتعمق أكثر من خلال التبادلات بين الأفراد من شركات وتعليم وثقافة هناك

بعض الجهود الإيجابية حتى تمكن دول الاتحاد من التغلب على صعوبة الأزمة ومن بعد ذلك تم إعادة فتح الاقتصاد والحدود بين الدول على عدة مراحل ولكن كانت تدريجيا وكانت خارجية وداخلية، وقد تم تصنيفها من قبل منظمة الصحة العالمية الأوروبية كمركز للأزمة.

إن الأهمية الاقتصادية للسياحة كبيرة جدا؛ حيث زوار الكويت يتمتعون بتقدير كبير أهمية السياحة اتحاد؛ حيث أولى خطوات البدء في رفع القيود للسفر يجب أن تكون على مراحل تدريجية لاتباع معايير الصحة العامة؛ حيث إنها لم تتم بسهولة ووضع الكويت في هذه القائمة ليست سهلاً، دائما بين الاتحاد الأوروبي ودولة الكويت؛ حيث إنها اتصالات رفيعة المستوى وفي هذه الاتصالات تمت الإشادة بدولة الكويت؛ حيث إنها تواجه وباء كورونا بطريقة فعالة وفعالياتها للوضع وكانت بدأت بسرعة كبيرة جدا في تدبير الإجراءات اللازمة لكي يتم حماية شعب دولة الكويت. (سفير الاتحاد الأوروبي: الكويت شريك متزايد الأهمية ونطمح لتعاون شامل، ٢٠٢٠).

٣. تطور السياسة الخارجية للكويت تجاه الصين:

اتسمت الكويت في سياستها التوازن وعدم الانحياز، فقامت الكويت بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، وكان أول تعامل مع الدولتين هو تبادل التمثيل الدبلوماسي، في مارس ١٩٧١، واعتبرت الكويت أول دولة خليجية تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الصين، وبعد الاستقلال تم الاعتراف بدولة الكويت من قبل الصين. (أسيري، عبد الرضا علي (٢٠١٧)، سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١ – ٢٠١٦) إنجازات الماضي .. تحديات الحاضر.. آفاق المستقبل، ص٢٩٧).

ولكن لم يعتبر التمثيل الدبلوماسي هو أول تعامل بين الدولتين وبعضهما، فكان هناك علاقات سياسية أخرى، ففي ١٩٦٥ قام أمير البلاد الراحل جابر الأحمد الجابر الصباح بزيارة الصين وتوطيد العلاقات، كما اتسمت الدولتان ببعض المبادئ في التعامل وكان من أولى مبادئها:

- الإدراك المتبادل للاحتياج الاستراتيجي المشترك.
- توافر الموارد النفطية التي تعتمد عليها الصين.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة تجاه الأخرى.
- الاحترام المتبادل للسيادة.

واعتبرت الكويت الصين قوة اقتصادية صاعدة ؛ حيث تشكل العلاقات الاقتصادية محورا مهما، وبدأت التجارة بين الدولتين منذ عام ١٩٥٥، وتم تبادل التجارة ما بين منتج الطاقة (الكويت) ومستهلك الطاقة (الصين)؛ حيث تعتبر الصين مستهلكاً كبيراً للطاقة ومصدراً مهماً للسلع المصنعة، على الجانب الآخر تعتبر الكويت منتجاً مهماً للطاقة ومستورداً للسلع، كما تعتبر الكويت أول دولة عربية تستثمر في الصين بشكل مباشر، فكان هذا الاستثمار في قطاع النفط والغاز، وبعد استقلال الكويت واجهت تحديات أثرت على اقتصاد البلاد، واتجهت الكويت بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، اتجهت الكويت نحو تنمية الاقتصاد مع دول العالم وخاصة الدول الآسيوية، وفي عام ٢٠٠٤ زار الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس الوزراء لتوطيد العلاقات الدولية والتعاون المشترك والتنمية الشاملة وتنوع المشروعات والتوسع في المجالات الاقتصادية الكثيرة، كما نتجت الزيارة على تعميق التعاون الاقتصادي ، وتأييد جهود الكويت لحماية استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها، وتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات. (أسيري، عبد الرضا علي (٢٠١٧)، سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١ – ٢٠١٦) انجازات الماضي .. تحديات الحاضر.. آفاق المستقبل، ص٢٩٨).

كما نتجت الزيارة على وجود توافق حول القضايا الإقليمية والعالمية، ومحاربة الإرهاب ، كما وقع البلدان اتفاقية حول التعاون في الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا ، كما تم تشكيل لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاق والإجراءات المتعلقة به، كما اتفق البلدان على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، وأيضا تم توقيع البلدين على اتفاق بين غرفة تجارة وصناعة الكويت ومجلس تنمية التجارة الدولية في الصين، وكان الهدف الأساس لتلك الزيارة هو تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون والمجلس الصيني لتطوير آلية المشروعات المشتركة، كما أثمرت هذه الزيارة على وضع أساس قوى للتعاون بين الهيئة العامة للاستثمار للبلدين، كما اشترت هيئة الاستثمار الكويتي أصولا في البنك التجاري والصناعي في الصين بقيمة ٧٢٠ مليون دولار. (أسيري، عبد الرضا علي (٢٠١٧) ، سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١ – ٢٠١٦) إنجازات الماضي .. تحديات الحاضر.. آفاق المستقبل، ص٢٩٩).

كما تم ترتيب الصين الثانية من الصادرات الكويتية؛ حيث تعد الصين شريكا تجاريا مهما للكويت، أما الواردات الكويتية فكانت الصين ثاني شريك تجاري للكويت. حيث إن النفط يعتبر أحد المحاور المهمة في علاقات الدولتين، وبدأت الصين الاعتماد على الخارج لسد احتياجاتها من النفط. (أسيري، عبد الرضا علي (٢٠١٧)، سياسة

الكويـت الخارجيـة (١٩٩١ – ٢٠١٦) انجـازات الماضـي.. تحـديات الحاضـر.. آفـاق المستقبل، ص٣٠١).

كما انتهجت الصين سياسة لتحقيق أمن الطاقة الخاص بها، والتركيز على التعاون مع بعض الدول المصدرة للنفط واستكشاف حقول جديدة وتطوير الحقول القديمة.

كما تسعى الكويت لأن تصبح مركزا تجاريا وماليا وعالميا، وغايتها في فتح آفاق بين الشرق والغرب، لذلك جاهدت الكويت لكي تكون من بين الأعضاء المؤسسة للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، كما قامت الكويت بطرح مشاريع تنموية ضخمة أمام المستثمرين الأجانب خاصة الصين، كما صدرت الحكومة الكويتية زيادة مشاركة الصين في قطاع النفط والغاز الطبيعي، على الرغم من أن الدستور الكويتي يحظر ملكية الأجانب للموارد الوطنية، وفي عام ١٩٩٥ تم توقيع اتفاق بين مؤسسة البترول الصينية والحكومة الكويتية استثمار ٤٠٠ مليون دولار في بناء المنشآت البترولية في الكويت، فأصبح لشركات النفط الصينية عقود طويلة الأجل مع الكويت. (أسيري، عبد الرضا علي (٢٠١٧)، سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١ – ٢٠١٦) إنجازات الماضي.. تحديات الحاضر.. آفاق المستقبل، ص٣٠٣).

وكما ذكرنا سابقا في المبادئ التي اتخذتها الدولتان هو احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لذلك عملت الصين على تقدير الكويت لموقفها من القضايا الصينية الداخلية المتعلقة بحقوق الإنسان وعدم التدخل في خصوصياتها كدولة، كما دعمت الكويت الصين في الحفاظ على مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٧١، كما ساندت الصين الكويت في استقلالها وسيادتها أثناء الغزو العراقي، وأيضا أسهمت الشركات الصينية في إعادة إعمار الكويت بعد استقلالها، كما ساعدت مؤسسة البترول الوطنية في الصين بإطفاء حرائق النفط، ونجحت في إطفاء ١٠ آبار نفطية في حقل برقان، ومن الجهود التي قامت بها الصين أيضا تجاه الكويت نفذت الشركة الهندسية البترولية الصينية مشروع ترميم مصفاة الأحمدي لتكرير النفط. (أسيري، عبد الرضا علي (٢٠١٧)، سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١ – ٢٠١٦) إنجازات الماضي.. تحديات الحاضر.. آفاق المستقبل، ص٣٠٤).

وعلى الرغم من تركيز الدولتين على البعد الاقتصادي، ولكن لم تنس أهمية الجوانب الأخرى في علاقات الدولتين الاجتماعية والسياسية، كما وقع وزير دفاع الكويت والصين في ١٩٩٤ اتفاقية عسكرية لتعزيز التعاون العسكري بين الدولتين، وفي يونيو ١٩٩٩ افتتحت الكويت قنصلية لها في هونج كونج لتطوير العلاقات الاقتصادية مع

الصين، كما انضمت الكويت إلى الحوار الآسيوي للتعاون في عام ٢٠٠٤، كما عملت الكويت على بناء قاعدة سياسية مع القوى الآسيوية الصاعدة، وتم اتخاذ الكويت مقرا لها.

(وقد تعززت العلاقات بين الدولتين عقب الزيارة التاريخية التي قام بها أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد للصين في عام ٢٠٠٩، معلنا أن الكويت تسعى لزيادة التنسيق السياسي مع الصين وإيجاد آفاق جديدة لتوسيع وزيادة التعاون بين الدولتين، وفي ٢ يونيو ٢٠١٤ زار رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بكين؛ حيث تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون المشتركة). (أسيري، عبد الرضا علي (٢٠١٧)، سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١ – ٢٠١٦) إنجازات الماضي.. تحديات الحاضر.. آفاق المستقبل، ص٣٠٥).

أثناء زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إلى الصين عام ٢٠١٤ تم توقيع وثيقة التعاون بين الصين والكويت من أجل المشاركة في بناء مدينة الحرير ومشروع طريق الحرير الجديد، وهي أول وثيقة تعاون وقعتها الصين مع دول العالم في هذا المجال. (أسيري، عبد الرضا علي (٢٠١٧)، سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١ – ٢٠١٦) إنجازات الماضي.. تحديات الحاضر.. آفاق المستقبل، ص٣٠٥).

(وشدد السفير الصيني على أن بلاده جاهزة من أجل خطة تطوير الجزر الخمس التنموية التي تجري مناقشتها حاليا مبينا أن هناك مشاورات مكثفة جرت بين الجانبين حول هذه المشاريع؛ حيث زار خبراء صينيون أكثر من مرة الكويت للقاء نظرائهم لمناقشة كيفية مساهمة الجانب الصيني في هذا المشروع التنموي). (سارة المخيزيم (٢٢ مارس ٢٠١٦)، العلاقات الكويتية الصينية في ذكرى تأسيسها الـ٤٥ نموذج يحتذى لتعاون متجذر وواعد، موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)).

وكانت الكويت تصدر البتروكيماويات إلى الصين أيضا في حين أن أبرز الواردات الكويتية من الصين هي المعدات الميكانيكية.

وتعتبر الكويت الدولة العربية الأولى التي قدمت القروض الحكومية الميسرة إلى الصين، وحتى نهاية أكتوبر عام ٢٠١٥، بلغت قيمة القروض الميسرة التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى الصين مليار دولار تقريبا، وتغطي ٣٩ مشروعا كبيرا أو متوسطا في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة والزراعة وحماية البيئة، مما قدم مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الوسطى والغربية للصين، كما وصل عدد المشاريع قيد التنفيذ للشركات الصينية في الكويت إلى

٦٩ مشروعا، وبلغت قيمة العقود الجديدة للشركات الصينية في عام ٢٠١٥ أكثر من ملياري دولار.

كما أن الكويت لها دور فعال لدعم سياسة الصين الواحدة وتساند مساعي بكين في هذا الصدد سياسيا واقتصاديا؛ 'فقد كانت الكويت من الدول الداعمة لاستحواذ جمهورية الصين الشعبية لمقعدها الدائم في الأمم المتحدة عام ١٩٧١. (سارة المخيزيم (٢٢ مارس ٢٠١٦)، العلاقات الكويتية الصينية في ذكرى تأسيسها الـ٤٥ نموذج يحتذى لتعاون متجذر وواعد، موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)).

ويرجع الفضل في تطور العلاقات الكويتية الصينية إلى دور القيادتين الحكيمتين في بلورة الرؤى والأفكار التنموية العابرة للحدود الوطنية نحو آفاق الصداقة الواسعة مع الدول والشعوب والأمم الأخرى أن الحكومة الصينية تشجع الاختراعات والإبداع من أجل دفع النمو الاقتصادي؛ حيث أصدرت الكثير من السياسات التشجيعية خصوصا للشباب من أجل الإبداع والاختراعات. (ويجب النظر إلى الكويت من منظور السياسة الخارجية الصينية، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بالنسبة للجغرافية السياسية في المنطقة، بدلا من التدخل المباشر. وعلى عكس القوى الخارجية، يمكن وصف الصين بأنها لاعب من الدرجة الثانية هنا في منطقتنا). (عليان، حمزة (يوليو ٢٠١٧): ٥ ركائز في مستقبل العلاقات الكويتية – الصينية، جريدة القبس الإلكترونية).

أوضح أنه بعد هذه الفترة من العلاقات تحققت إنجازات كثيرة بفضل رعاية قيادتي الدولتين والجهود المشتركة من الشعبين؛ "حيث نشعر برضا تام عن كل ما تحقق لكننا لا نكتفي بذلك، بل نتطلع إلى العمل مع الجانب الكويتي من أجل دفع هذه العلاقات وتحقيق المزيد من التقدم في المستقبل". (سارة المخيزيم (٢٢ مارس ٢٠١٦)، العلاقات الكويتية الصينية في ذكرى تأسيسها الـ٤٥ نموذج يحتذى لتعاون متجذر وواعد، موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)).

سطرت العلاقات السياسية بين البلدين الصديقين خلال تلك السنوات تناميا كبيرا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وأصبحت مجالات التعاون متزايدة ومتشعبة ولها آفاق مستقبلية واعدة تسهم بشكل فعال في جهود التنمية والبناء والتطور والرقي المنشود الذي يطمح إليه قيادتا وشعبا البلدين الصديقين. (الكويت والصين.. ٤٦ عاما من العلاقات الدبلوماسية (مارس ٢٠١٧): جريدة إيلاف الإلكترونية).

خلاصة القول، تمثل السياسة الخارجية الكويتية ركيزة أساسية في استراتيجيات الدولة لحماية أمنها وتعزيز مكانتها الدولية، خاصة في ظل موقعها الجغرافي الحساس والأزمات الإقليمية المتتالية. منذ استقلالها، واعتمدت الكويت سياسة خارجية تتسم بالحياد والوساطة، مما ساعدها على تجنب الصراعات المباشرة وتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى على أسس التعاون والاحترام المتبادل.

ومع ذلك، واجهت الكويت تحديات كبرى، مثل الغزو العراقي في عام ١٩٩٠، والذي كشف عن محدودية استراتيجية الحياد في مواجهة التهديدات الأمنية المباشرة. وعلى الرغم من نجاحها في لعب دور الوسيط في الأزمات الإقليمية، مثل الأزمة الخليجية مع قطر، إلا أن الكويت تحتاج إلى تعزيز دورها الدولي لمواجهة التحولات المتسارعة في البيئة السياسية والأمنية.

لتعزيز أمنها، بدأت الكويت في بناء علاقات أوسع مع قوى عالمية كالصين والاتحاد الأوروبي، ولكنها بحاجة إلى تطوير استراتيجيات أكثر ديناميكية تتماشى مع المتغيرات الإقليمية والعالمية، على غرار ما فعلته دول مثل قطر والإمارات من خلال استخدام القوة الناعمة وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية.

في النهاية، يمثل توسيع نطاق التعاون الدولي وتعزيز السياسات الاستباقية ضرورة للكويت لضمان استقرارها وحماية مصالحها الوطنية في بيئة سياسية عالمية متغيرة.

المبحث الثاني: الأزمة الخليجية:

تمهيد:

الأزمة الخليجية وهي عندما قامت كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، بعدما رأت هذه الدول أن الدوحة؛ تنتهج سياسات حاضنة للكثير من الجماعات الإرهابية والطائفية التي تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة، فخرجت تلك الأزمة القطرية في مارس ٢٠١٤، عندما قامت كل من الإمارات والسعودية والبحرين بسحب سفرائها من الدوحة؛ نتيجة لما قامت به الدوحة من عدم الالتزام بقرارات تم التوافق عليها سابقا داخل منظمة مجلس التعاون الخليجي. تم تصنيف الأزمة الخليجية على أنها أزمة محلية ذات تداعيات إقليمية وانعكاسات دولية، واعتبرت هذه الأزمة أزمة محدودة لأنه لم يتم فيها اللجوء إلى الخيار العسكري بسبب الوساطة

الكويتية والضغط الأمريكي، حيث إن الأزمة لم تؤثر إلا على طرفي الأزمة فقط، كما تتصف بقصرها ولكن طويلة الأمد في انعكاساتها، وآثارها؛ فهي أثرت ماديا ومعنويا، أما عن عمق الأزمة فهي جوهرية هيكلية التأثير، خاصة على منظومة مجلس التعاون، ومن حيث المظهر فهي أزمة فجائية وصريحة غير مستقرة. فحاولت الكويت التوسط من أجل الوصول لتسوية الأزمة الخليجية، تم عقد اتفاق سمي " اتفاق الرياض التكميلي، فنتج عنه عدم تدخل قطر في الشئون الداخلية لأي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وعدم دخول الإخوان المسلمين أو أي منظمات تهدد أمن مجلس التعاون.

أولا: تعريف الوساطة، ومميزاتها:

ويمكن تعريف الوساطة بأنها وسيلة دبلوماسية لفض المنازعات من خلال قيام طرف محايد بمحاولة تقريب وجهات النظر للوصول إلى حل ودي يقبله أطراف النزاع، وتتميز الوساطة في كونها اختيارية؛ حيث إن للدول المتنازعة الحرية في قبول أو رفض توسط طرف ثالث بينها لحل النزاع، كما أن الوسيط يقوم بدوره بحرية ودون إجبار من أحد الأطراف. وقد أقر ميثاق الأمم المتحدة دور الوساطة بوصفها وسيلة مهمة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية، كما نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي (محمد الخشن، ٢٠١٩: Naser, ٢٠١٧).

كما يمكن تعريف الوساطة على أنها عملية يحاول فيها المتنازعون حل الخلافات فيما بينهم بقبول طرف ثالث مقبول لديهما، ويكون هدف الوسيط هو مساعدة الطرفين لوصول إلى حل مشترك يرضيهما، فيكون دور الوسيط هو الذهاب والإياب ما بين الخصوم، فيسمى بالوساطة المكوكية. (الشايجي، ٢٠١٨).

وإذا تكلمنا عن وساطة الكويت في تلك الأزمة فهي لا تمتلك سلطة الإرغام لأي من الأطراف، وهذا يدل على أنها لا تستطيع أن تلزم أحداً بالتنازل عن شيء، فصنفها الباحثون بأنها تقوم بنظام الحلحلة وهذا لا يحل الأزمة، والحل الحقيقي في واشنطن مع دعم الولايات المتحدة للوساطة الكويتية. (الشايجي، ٢٠١٨)

كما تعرف الوساطة بأنها عملية يحاول فيها المتنازعون حل الخلافات فيما بينهم بقبول طرف ثالث للوساطة بينهم، ويكون هدف الوسيط هو مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى حل مشترك يكون مقبولا لديهم، وقد يحتاج الوسيط إلى الذهاب والإياب ما بين الخصوم، فيما يسمى ب (الوساطة المكوكية). ويجب أن يتميز الوسيط بالحياد لنجاح الوساطة (خالد سليم، ٢٠٠٩: Naser Mohammed، ٢٠١٧: المطيري، ٢٠١٧: ٨٥).

وتتميز الوساطة بعدة أمور منها:

- إن الطرف الوسيط يقدم وساطته بإرادته دون أن يكون مرغما على ذلك.
- إن الأطراف المتنازعة حرة في قبول الوساطة أو رفضها؛ لأن الوسيط ليس قاضيا يفرض الحلول.
- إن نتيجة الوساطة ليست ملزمة لأطراف النزاع كما هو الحال في التحكيم الدولي.
- إن الوسيط يشترك مباشرة في المفاوضات ويسعى لتقريب وجهات النظر ويقدم الحلول والمقترحات.
- إن الوساطة تتمتع بطابع علني ورسمي (سليمان ماجد الشاهين،٢٠٠١:٣٧٥).

وتتميز الوساطة بأن لها صفة المشورة وليس لها قوة إلزامية؛ بمعنى أنه لا يمكن للوسيط فرض حلوله ومبادراته على أطراف النزاع. وتقوم الدول في الغالب بدور الوساطة في حل المنازعات الدولية، ولكن قد يكون للمنظمات الدولية، سواء الحكومية أو غير الحكومية، دور في جهود الوساطة. وقد يقوم بالوساطة مؤسسات دينية أو أفراد عاديون من الشخصيات الدولية التي تتمتع بالتأثير والنفوذ مثل وساطة نيلسون مانديلا أو الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (محمد الخشن، ٢٠١٩).

أهم الشروط التي يجب توافرها في الوسيط:

- التزامه بالحياد في النزاع الذي يتوسط فيه بحيث يقف على مسافات متساوية من أطراف النزاع.
- يجب أن يتمتع الوسيط بقبول من هذه الأطراف المتنازعة.

ثانياً: تاريخ دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية:

- انتهجت الكويت منذ الاستقلال سياسة متزنة كان لها الأثر البالغ في لعب الكويت لدور الوساطة كانت أول تجربة للكويت للقيام بدور الوسيط في عام ١٩١٤ عندما دب الخلاف بين السلطة العثمانية وأمير نجد عبد العزيز آل سعود على خلفية استيلاء ابن سعود على إقليم الحجاز؛ دعا حينها الشيخ مبارك الصباح إلى مؤتمر الصبيحة في جنوب الكويت لمحاولة الوساطة بين الطرفين (يعقوب يوسف الغنيم ١٩٩٩:٣٧) وفي عام ١٩٣٧ توسطت الكويت عن طريق شيخها الشيخ أحمد الجابر في الخلاف الذي نشب بين قطر والبحرين وبفضل الكويت تم تهدئة الأوضاع بين البلدين (ناصر المطيري ٢٠١٧:١١٤).
- الوساطة بين السعودية ومصر في حرب اليمن ١٩٦٢ تدخلت الكويت للوساطة بين السعودية ومصر بعد الإطاحة بالنظام الملكي في اليمن، واستمر الصراع المسلح فيها

حتى عام ١٩٦٧؛ حيث تباينت مواقف مصر والسعودية من هذا الصراع المسلح، وقادت الكويت جهود الوساطة لحل الأزمة بين الطرفين؛ حيث قام ولي عهد الكويت حينها الشيخ صباح السالم ووزير خارجيته وقتها الشيخ صباح الأحمد بزيارة السعودية سنة ١٩٦٥ وشارك أمير الكويت السابق الشيخ عبد الله السالم في القمة العربية في العام نفسه في الإسكندرية وأدار المفاوضات ما بين الجانبين ونجحت الكويت في خلق ظروف مناسبة للتفاوض نتج عن هذه الوساطة توقيع اتفاقية جدة بين مصر والسعودية والتي نصت على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المصرية من اليمن ووقف المساعدات المصرية وكذلك المساعدات السعودية لطرفي النزاع في اليمن وإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب اليمني مصيره (عباس بوير ٢٠٠٩:١٤٨) وعادت الكويت إلى تنظيم الاجتماعات بين الممثلين المصريين والسعوديين بعد تجدد التوتر عام ١٩٦٦؛ حيث تم تشكيل حكومة انتقالية.

- الوساطة لتشكيل اتحاد الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٦-١٩٧١ أسهمت الكويت في جهود الوساطة في المباحثات التي تمت بين الاتحاد الإماراتي التي كان يجري في تلك الفترة بذلت الكويت خلال هذه الفترة من خلال مساعيها الحميدة، الجهد في إيصال وتقريب وجهات النظر من أجل إزالة الخلافات التي ترتكز على المشكلات الحدودية، وقد تكللت هذه الجهود والمساعي الدبلوماسية بالنجاح، ونجحت في تحقيق فكرة الإمارات فكان للمساعي الكويتية نصيب وافر في إتمام هذا الاتحاد على ساحل الخليج العربي.
- الوساطة بين إيران والبحرين في عام ١٩٦٨-١٩٧١ لعبت الدبلوماسية الكويتية أثرا كبيرا وإيجابيا في مطالبة إيران بتبعية البحرين لها في أعقاب انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي وهيأت الكويت الظروف المناسبة للاجتماعات والمباحثات التي كانت تعقد في جينيف، وقد حرصت الكويت على أن لا تتم هذه المباحثات إلا بعد مشاركة فعالة من الكويت والسعودية في هذه المباحثات حتى بعد الاعتراف باستقلالية البحرين وعدم تبعيتها لإيران كان رسم مستقبل العلاقات بين البحرين وإيران كما كان للكويت والسعودية دور في عدم عرض القضية على محكمة العدل الدولية قضية البحرين على محكمة العدل الدولية، وتقدمت بريطانيا باقتراح وافق عليه كل أطراف المباحثات، وكان الاقتراح البريطاني يقوم على تشكيل لجنة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل بذل المساعي الحميدة واستقصاء الحقائق، وتعرف الرغبات الحقيقية لشعب البحرين فيما يتعلق بمستقبل إمارتهم. ووافق الأمين العام للأمم المتحدة حينها (يوثانت) على هذا الاقتراح، وكلف مبعوثها الخاص الإيطالي (جيشاردي) لترأس

اللجنة الدولية والتوجه إلى البحرين لاستطلاع الرأي فيها، وبعد انتهاء مهمة المبعوث الدولي كتب تقريره الذي أشار فيه إلى أن الغالبية العظمى من شعب البحرين ترغب في الحصول على الاعتراف بهويتهم في دولة مستقلة ذات سيادة، وبعد انتهاء الادعاءات الإيرانية، سارعت البحرين إلى إعلان استقلالها في عام ١٩٧١. وكان للكويت من خلال جهودها الدبلوماسية دور ملحوظ في حصول البحرين على الاستقلال.

- الوساطة في الحرب الأهلية في لبنان١٩٧٥-١٩٨٩ كانت الكويت حاضرة في الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٧٥ كما كانت للكويت من أوائل الدول العربية التي شاركت في مساعي وقف الحرب؛ حيث أرسلت وفدا رسميا للمشاركة في المفاوضات التي تمت بين أطراف النزاع؛ حيث كانت حريصة على إنجاحها، وقد تكللت هذه المساعي بالنجاح في الوصول إلى إتفاق (الوفاق الوطني) الذي كان بداية لاتفاق (الطائف) عام ١٩٨٩ والذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان.
- الوساطة بين عمان واليمن الجنوبي في ١٩٨٠- ١٩٨٤ قامت الكويت بالوساطة بين عمان وجنوب اليمن في الخلاف الذي نشب بسبب الخلاف على الحدود المشتركة فيما بينها؛ تم هذا في وقت قيام دول مجلس التعاون الخليجي فأصبحت الوساطة بتكليف من دول المجلس وقام حينها وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح بجهود الوساطة بين الطرفين، وأسفرت هذه الجهود عن تحقيق نتائج إيجابية وأبرم الجانبان اتفاقية تفاهم متبادل واتفاقية ترسيم الحدود والمصالحة نصت هذه الاتفاقية على التزام الأطراف بتبادل السفراء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بين بعضهم البعض والتفاوض حول مستقبل التسهيلات العسكرية.
- الوساطة في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨؛ شاركت الكويت في جهود الوساطة التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بين العراق وإيران في عام ١٩٨٣ أرسل الشيخ جابر الأحمد الصباح مبعوثين للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن؛ وذلك بهدف الضغط على الدولتين المتحاربتين لوقف إطلاق النار، وتم إيفاد وزراء الخارجية لكل من الكويت والإمارات للدولتين لوقف إطلاق النار وبدء المفاوضات، ولكن إيران لم تستجب وعندما ترأست الكويت منظمة المؤتمر الإسلامي سعت لإحياء المفاوضات مرة أخرى لكن إيران رفضت.
- الوساطة بين باكستان وبنجلاديش عام ١٩٧١ لم تقتصر وساطة الكويت على الدول العربية فقط، ولكن امتدت الدول غير الناطقة بالعربية؛ فقد قامت الكويت بدور الوساطة بين كل من باكستان وبنغلاديش حينما أعلنت بنجلاديش استقلالها في مطلع

السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث كان الشيخ صباح الأحمد من قادة جهود الوساطة التي رعتها منظمة المؤتمر الإسلامي، وتمكن وفد المنظمة بقيادة الكويت في تقليل التوتر بين الدولتين، وأدت الى نزع فتيل الأزمة والمواجهات الدموية التي كانت بين الجانبين (سليمان ماجد الشاهين ٣٨٧:٢٠٠١).

- الوساطة بين عمان والإمارات عام ٢٠١١ نشبت الأزمة بين الدولتين بعد إعلان سلطنة عمان اكتشاف شبكة جواسيس تعمل لحساب الإمارات وذكرت السلطنة أن التجسس كان على الحكومة والجيش العماني كما كانت هناك خلافات بين الجانبين بسبب تسريح الإمارات العربية المتحدة عدداً من العمانيين من وظائفهم وعدم وجود اتفاق بين الجانبين على بعد النقاط الحدودية فيما بينهم؛ حيث قام الشيخ صباح الأحمد باصطحاب الشيخ محمد بن زايد والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إلى السلطان قابوس وتم حل الأزمة.

ثالثاً: جذور الأزمة الخليجية:

لم تكن الصراعات بين دول مجلس التعاون وليدة اللحظة، بل هي موجودة منذ القدم، ومثال على ذلك حصار نجد للكويت في ١٩٢٠ و١٩٣٠، وغيرها من الصراعات أدت إلى شعور الدول الخليجية الصغيرة بتهديد أمنها بسبب الأوضاع الإقليمية والهيمنة على قرارها في دول مجلس التعاون الخليجي، فإذا كانت المفاهيم الأمنية المشتركة هي أساس تشكيل مجلس التعاون الخليجي، فقد يكون عام ٢٠١١ هو وقت ولادة الخلافات الجذرية بين دول مجلس التعاون الخليجي الحديثة، فإن أول أزمة بين دول مجلس التعاون الخليجية هي الخلافات بين السعودية وقطر ، والانتفاضات العربية التي حدثت عام ٢٠١١، وسميت " بالربيع العربي "، فنتج عن اختلاف في وجهات النظر بين السعودية وقطر في قضية جماعة الإخوان المسلمين التي دعمتها قطر على الرغم من أنه تم تصنيفها كمنظمة إرهابية من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات في عام ٢٠١٤، فتعد هذه هي أول أزمة خليجية حديثة نتج عنها سحب الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين سفراءها من الدوحة لمدة ثمانية أشهر، وظلت هذه الأزمة قائمة حتى الآن وذلك بسب عدم رغبة قطر في التوافق مع السعودية والإمارات العربية المتحدة ضد إيران التي ينظر إليها على أنها قوة معادية لجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فعملت إيران على استغلال الأزمة الخليجية الراهنة (٢٠١٧) وتقاربت مع قطر وفتح مجالها الجوي للطيران القطري، وأيضا المياه الإقليمية لها، فقامت قطر بمواصلة

تصدير الغاز الطبيعي، فقامت إيران باستخدام هذه الأزمة لضرب التماسك الخليجي لمصلحتها، أما بعد الإجراءات التي اتخذها ترامب في مايو ٢٠١٨ ضد إيران وهي الانسحاب من الاتفاق النووي وفرض عقوبات صارمة على إيران، فهذه الإجراءات وضعت قطر في وضع محرج لأنها لا تريد معاداة الولايات المتحدة الأمريكية، فأبدى الرئيس ترامب موقفا متفهما لدور قطر في مكافحة الإرهاب، وبدأ في العمل على حل الأزمة الخليجية، فاضطرت قطر بعد ذلك للتطبيع الكلي في علاقتها مع إيران، سعت قطر منذ عام ١٩٩٥البحث عن دور وطني لها على نموذج هلوستي الذي يرى أن لكل دولة دورا في المجتمع الدولي تلعبه، وفي عام ٢٠١٣ عملت قطر على بناء دور وطني لها في المحافل الإقليمية والدولية معتمدة على الوفرة المالية كما كشفت الأزمة الخليجية الراهنة عورة وصعوبة لعب الدول الصغيرة مثل دولة قطر دورا أكبر من حجمها، واصطدام مشروعها بمشاريع قوى كبرى، وهذا سيتسبب بما يعرف في حقل العلاقات الدولية. (٢٠١٨) ولكن اعتماد قطر على ما يسمى بالقوة الناعمة وبناء علاقات سياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين، وفرص الدخل المرتفع من عوائد الطاقة هي أكبر عمليات البنية التحتية، وصولا بتنظيم كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢؛ بهدف إرضاء أكبر شريحة من المواطنين الذين يتمتعون بأكبر دخل فردي في العالم. (الشايجي، ٢٠١٨).

قد أعلنت كل من البحرين والسعودية والإمارات ومصر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر ولا يتعلق الأمر بهذا فقط، بل فرضت السعودية والإمارات والبحرين حظر حركة الطيران مع قطر وإغلاق الحدود البرية والبحرية، وقاموا بمطالبة القطريين بمغادرة البلاد من أراضيهم، كما أن الحكومة اليمنية المقيمة في الرياض هي الأخرى قامت بقطع علاقتها مع قطر؛ لأنها لا تستطيع مقاومة الضغوط السعودية.(الراجي، ٢٠١٧).

رابعاً: وساطة دولة الكويت في حل الأزمة الخليجية:

تصدرت الكويت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأول دولة سلمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولذلك احتلت دولة الكويت المرتبة ٤٢ من أصل ١٦٣ دولة في العالم وفقا للتقرير الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام وفقا لمستوى سلامتها. (القبس، مارس ٢٠١٩).

كمـا سلطت الكويـت ـ أيضـا ـ الضـوء علـى الحاجـة إلـى الاسـتقرار، والعلاقـات السلمية بين دول "مجلس التعاون الخليجي"، وسلامة الهيئة الإقليمية، وفي خطـب رئيسـة منذ بداية الأزمة، دعا أمير البلاد إلى وحدة وتماسك الموقف الخليجي و "رأب الصـدع بالحوار والتواصل. (معهد واشنطن، يوليو ٢٠١٧).

فيجب على دول النزاع السير بحذر لإقامة توازن بين الحفاظ على نهجها السياسي المستقل وسيادتها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تحالفها الأمني مع المملكة العربية السعودية، مركز الثقل السياسي في شبه الجزيرة العربية، فكل هذا لا يؤثر على الكويت بأي شكل سواء اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا بسبب اتباع الكويت سياسة الحياد العادل بين دول الأزمة والدعوة إلى وصول لحل مرضٍ لجميع الأطراف، تمتعت الكويت دوما بحياة سياسية أكثر حيوية ومجتمع مدني أكثرَ قوة من معظم دول «مجلس التعاون الخليجي» المجاورة لها، وكان ذلك أمرا مهيجا في بعض الأحيان، وخاصة للمملكة العربية السعودية، التي سعت للحفاظ على بيئة أكثر تقييدا داخل المملكة. (معهد واشنطن، يوليو ٢٠١٧).

إن الوساطة التي تقوم بها دولة الكويت واعتناءها بالسلام والأمان في كل العالم العربي تعتبر جزءاً من قوتها الناعمة مستخدمة نظرية إدراكات الدور الوطني؛ حيث تلعب الكويت دورا أيديولوجيا، فإنها تلعب دور صانعة السلام، ودور الوسيط وحل النزاعات، ودور المدافع الإقليمي عن الاستقرار والتعاون، فدولة الكويت تلعب هذه الأدوار ليست فقط كاتجاه، بل كعقيدة لدولة صغيرة، فمنذ دخول الكويت في الوساطة كان رد فعل الأمير القطري الشيخ تميم في الوساطة لحل الأزمة الخليجية بعد ما أرسل له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت رسالة خطية، فدولة قطر ترى أن هذا أسلوب إيجابي أقدمت عليه دولة الكويت لحل الأزمة مع دول الحصار، ولكن يرى أمير قطر على الرغم من إيجابية وساطة الكويت لحل الأزمة لم يُجدِ نفعا بسبب تعنت دول الحصار في موقفهم ضد قطر، ولكن على الجانب الآخر بالنسبة لموقف أمير الكويت بأنه عمل على عدم تسريب تفاصيل الوساطة والرسائل الخطية التي أرسلها لدول الحصار ومن ضمنهم قطر فذلك يدل على تميز الوساطة الكويتية بالدبلوماسية واقتناعه بأن الأزمة مهما طالت ستحل، لذلك لعبت دولة الكويت أدواراً عدة لحل الأزمة منها دور الشرطي الدولي، والدور الأيديولوجي، ودور صانعة السلام، وامتلاك الكويت للقوة الناعمة فكل ذلك يدعمها لحل الأزمة ولعب دور الوسيط في المجال الإقليمي في منطقة الخليج.(الشايجي ٢٠١٨).

فبسبب عزم وإرادة الكويت أسفر ذلك عن اتصال بين أمير قطر الشيخ تميم بن حمد، وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، لرغبة أمير قطر في الجلوس على طاولة الحوار ومناقشة مطالب الدول الرباعية، وبذلك الاتصال توقف أي تدخل عسكري من ولي العهد السعودي لقطر.

ولكن على الرغم من النجاحات التي قامت بها وساطة دولة الكويت إلا أن الكويت قابلت الكثير من المعوقات لعرقلة حل الأزمة الخليجية، وذلك بسبب شن الدول الرباعية حملات إعلامية ضد الموقف المحايد للكويت وعدم وقوفها مع طرف ضد طرف، وأيضا من المعوقات عدم وجود خطة لحل الأزمة وتمسك كل طرف بموقفه، واتهامات قطر لدولة الإمارات العربية المتحدة بخرق مجالها الجوي وتعقب طائرات عسكرية لطائرات مدنية وتوجيه نفس التهم لدولة قطر، في ظل الأحداث والمعوقات خرجت أمريكا عن صمتها وباتصال وزير الخارجية الأمريكي بأمير قطر وشرح له رغبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في إيجاد حل للأزمة الخليجية. وكان دور مجلس التعاون الخليجي محاربة تمويل الإرهاب من خلال مركز استهداف تمويل الإرهاب الذي يضم دول المجلس وهم قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، وعقوبات على قيادات حزب الله وتجميد ممتلكات من وردت أسماؤهم على قائمة الإرهاب، فبعد الكثير من المفاوضات وتقديم الضمانات الكويتية – أمريكية بإلزام طرفي الأزمة بتطبيقها، ومنها فتح المعبر الحدودي بين قطر والسعودية والسماح للطيران القطري والسفن القطرية بعبور أجواء دول الرباعية واستخدام مطاراتها وموانئها، والسماح للأسر التي تقطعت بها السبل ومنعت من الزيارة والإقامة بالتنقل بحرية وتسهيل قيام المواطنين القطريين والمقيمين في قطر من أداء العمرة وفريضة الحج كما كانت عليه الحال قبل الأزمة الخليجية.

خلاصة القول، شهدت الأزمة الخليجية التي بدأت في عام ٢٠١٧، قطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة أخرى، نتيجة اتهامات للأخيرة بدعم جماعات تهدد استقرار المنطقة. وقد اتسمت هذه الأزمة بتأثيراتها الإقليمية والدولية، لكنها ظلت محدودة دون تصعيد عسكري، بفضل وساطة الكويت والضغط الدولي، خاصة من الولايات المتحدة.

تاريخياً، عرفت الكويت بدورها الوسطي البارز منذ استقلالها، حيث لعبت دوراً حاسماً في تسوية الكثير من النزاعات الإقليمية والدولية، مستفيدة من سياساتها المتوازنة. يتضح ذلك من جهودها لحل الخلافات بين السعودية ومصر خلال حرب اليمن، وبين

الإمارات وعُمان، وإيران والبحرين، إضافة إلى جهودها لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان والوساطات بين باكستان وبنغلاديش.

الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية تميزت بأنها لم تمتلك سلطة الإرغام على أي طرف، بل اعتمدت على تقريب وجهات النظر والحث على الحوار، مما أسهم في منع تفاقم الأزمة واستمرارها بشكل سلمي. ورغم أن وساطتها لم تحل الأزمة جذرياً، فإنها كانت عاملاً مهماً في تجنب تصعيد أكبر، مؤدية في النهاية إلى توقيع "اتفاق الرياض التكميلي" الذي تعهدت بموجبه قطر بعدم التدخل في شؤون دول الخليج الأخرى.

في المجمل، تعكس الوساطة الكويتية في الأزمات نهجاً دبلوماسياً طويل الأمد يرتكز على الحياد وتقديم الحلول السلمية، مما أسهم في تعزيز مكانتها كوسيط موثوق في المنطقة، وضمان استمرار الاستقرار الإقليمي ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: تأثيرات السياسة الخارجية على العلاقات الإقليمية والدولية للكويت:

تمهيد:

تعد السياسة الخارجية لدولة الكويت أحد العناصر الأساسية التي تسهم في تشكيل علاقاتها مع الدول الأخرى؛ حيث تمثل تجسيدا لرؤى قيادتها السياسية ورغبتها في تعزيز دورها الإقليمي والدولي. منذ أن نالت الكويت استقلالها عام ١٩٦١، اتبعت سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة، تستند إلى مبدأ الانفتاح والتواصل مع المجتمع الدولي، هذا الانفتاح يعكس سعي الكويت المتواصل لتحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال الدبلوماسية الفعالة، ويستند إلى مبادئ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والحفاظ على حسن الجوار.

برزت الكثير من الزيارات الدبلوماسية التي قام بها صاحب السمو أمير البلاد، حيث تعد هذه الزيارات حجر الزاوية في تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة، من خلال هذه الزيارات، تسعى الكويت إلى ترسيخ مكانتها الدولية وتحقيق إنجازات ملموسة في مختلف المجالات، خصوصا في المجالين السياسي والدبلوماسي. ففي نهاية يناير الماضي، قام سموه بزيارة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، والتي كانت الأولى له عقب توليه مقاليد الحكم، مما يعكس اهتمامه العميق بتعزيز التكامل الخليجي ودفع عجلة التعاون المشترك نحو آفاق أوسع.

وتعد زيارة الأمير لمصر في أبريل الماضي محطة مثالية للتعاون؛ حيث شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات التي تعزز من الروابط التاريخية بين البلدين، كما أضافت زيارة

سموه لتركيا، والتي تمثل ذكرى مرور ٦٠ عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بعدا استثنائيا للعلاقات الكويتية التركية. تم التوقيع على ست اتفاقيات ومذكرات تفاهم تعزز التعاون في مجالات إدارة الكوارث الطبيعية والبنية التحتية وغيرها، مما يعكس التزام الكويت بتعزيز علاقاتها مع شركائها الدوليين.

علاوة على ذلك، شكلت مشاركة الكويت في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منصة لتعزيز علاقاتها الدولية؛ حيث أجرى ممثل سمو الأمير ٤٤ لقاء مع قادة دول ورؤساء حكومات هذا النشاط الدبلوماسي يعكس أهمية السياسة الخارجية الكويتية في العمل على تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى المستقبل، تستعد الكويت لاستضافة قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر المقبل، مما يعكس إيمانها بأهمية تحقيق الأمن المشترك بين دول المجلس فالأمن المشترك يعد هدفا استراتيجيا للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتجنب التوترات المحتملة، وهو ما يستدعي تعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة. إن احتضان الكويت لأكثر من ١٠٠ بعثة دبلوماسية يعكس ـ أيضا ـ قوتها في التأثير على الساحة الدولية، ويؤكد على التزامها بترسيخ علاقات استراتيجية تحقق مصالحها السياسية والاقتصادية.

اولاً: الدور الإقليمي للكويت في تعزيز الاستقرار الأمني:

تسعى الكويت من خلال استضافتها للمؤتمر الرابع حول "تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وبناء آليات مرنة لأمن الحدود" إلى تعزيز دورها الإقليمي في استقرار الأمن وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات الأمنية المرتبطة بالإرهاب يعكس هذا المؤتمر، الذي يشارك فيه ممثلون من ٣٣ دولة و٢٣ منظمة دولية وإقليمية، التزام الكويت الثابت بمكافحة الإرهاب وتمويله؛ مما يعكس رؤيتها كداعم رئيس للجهود الأممية والإقليمية في هذا المجال.

١. أهمية أمن الحدود:

تعد الكويت أن أمن الحدود هو ركيزة أساسية للحفاظ على استقرار الدول، كما أشار ولي العهد الكويتي. من خلال تأكيده على ضرورة معالجة الأنشطة غير المشروعة مثل: تهريب الأسلحة والمخدرات، يظهر التزام الكويت بتحقيق الأمان والسلام الإقليمي ومن هنا، فإن المؤتمر يمثل منصة لتبادل الخبرات والرؤى حول كيفية مواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية.

٢. إعلان الكويت:

سيركز المؤتمر على اعتماد "إعلان الكويت بشأن أمن الحدود وإدارتها"، الذي سيتضمن آليات توجيهية لمكافحة الإرهاب يهدف هذا الإعلان إلى بناء استراتيجيات شاملة لأمن الحدود تدمج تدابير مكافحة الإرهاب؛ مما يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها الكويت لموضوع الأمن الإقليمي.

٣. التعاون الإقليمي والدولي:

تسعى الكويت من خلال هذا المؤتمر إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، مشددة على أهمية أن تتكامل كافة الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود؛ حيث تسهم هذه الجريمة في تدفق الأموال غير المشروعة التي تهدد الاستقرار إن التعاون بين الدول في تبادل المعلومات وتطوير استراتيجيات أمنية فعالة يعد ضروريا في مواجهة الإرهاب.

من خلال هذه المبادرات، تؤكد الكويت على دورها القيادي في المنطقة وتعزيز استقرار الأمن، مما يعزز مكانتها كداعم رئيس للجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، ويعكس التزامها بمواجهة التحديات المشتركة. (المكيمي،٢٠٢٢)

ثانياً: تأثير السياسة الخارجية على الشراكات الاقتصادية:

على الرغم من وجود مؤشرات اقتصادية إيجابية في الكويت، مثل ارتفاع التصنيف الائتماني من وكالة ستاندرد أند بورز، فإن هناك عوامل اقتصادية متعددة تؤثر سلبا على الاستقرار السياسي الداخلي؛ مما ينعكس بدوره على الشراكات الاقتصادية.

أولا، فإن التصنيف الائتماني الجيد يشير إلى مستوى عال من الاستقرار المالي؛ حيث تسجل الكويت فوائض في الميزانية العامة منذ نحو عقد ومع ذلك، فإن الوضع الاقتصادي الجيد لا يعفي الكويت من المشكلات الداخلية التي تؤثر على الأمن ووحدة الدولة.

تتضمن العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، الاختلالات الاقتصادية، وموانع الإصلاح، التي تتمثل في الخلاف والاستقطاب حول ماهية الإصلاح الاقتصادي، مما يخلق حالة من التوتر بين مختلف القوى السياسية؛ فغياب توافق حول سياسات الإصلاح يعوق جهود الكويت في تعزيز الشراكات الاقتصادية.

علاوة على ذلك، يتعرض الاقتصاد الكويتي لمشاكل تتعلق بالفساد المالي والتفاوت في توزيع الدخول. فوجود فساد سياسي واقتصادي، بالإضافة إلى التفاوت في توزيع الثروات، يسهم في زعزعة الثقة بين المواطنين والحكومة هذا الأمر يؤثر بشكل كبير على قدرة الكويت على بناء شراكات اقتصادية فعالة، حيث تضعف من جاذبيتها للمستثمرين الخارجيين.

فتظهر العلاقة بين السياسة الخارجية والشراكات الاقتصادية في حالة الكويت جوانب متشابكة ومعقدة. على الرغم من أن الاقتصاد الكويتي يتمتع بنشاط ملحوظ، فإن الجمود السياسي الذي يسيطر على إدارة الملف الخارجي يعوق فعالية هذه الشراكات يتساءل الكثيرون لماذا لا تستفيد الكويت من قوتها الاقتصادية لتعزيز دورها في السياسة الخارجية كما تفعل دول الخليج الأخرى مثل السعودية والإمارات وقطر.

الكويت تملك صندوقا سياديا نشطا في الأسواق العالمية، ولها استثمارات ضخمة في مجالات متعددة، لكن هذه الإمكانات لم تترجم إلى نفوذ سياسي أكبر على المستوى الإقليمي أو الدولي تتأثر سياسات الكويت بمحيطها الجغرافي المعقد، حيث تمثل الدول المجاورة، مثل العراق وإيران، تحديات أمنية وسياسية تجعل من الصعب على الكويت اتخاذ خطوات جريئة في سياستها الخارجية.

السياق السياسي الداخلي للكويت، بما في ذلك مشكلات مثل حقوق فئة البدون، يضيف المزيد من التعقيد إلى الأمور. يركز صناع القرار في الكويت على معالجة قضاياهم الداخلية، مما يمنعهم من استغلال قدراتهم الاقتصادية في بناء نفوذ خارجي، يعد بعض المراقبين أن هذه الاستراتيجية قد تبقي الكويت في حالة انكماش سياسي، بينما تتفوق عليها دول أخرى في استثمار إمكاناتها.

يتساءل البعض عما إذا كان يجب على الكويت إعادة تقييم استراتيجيتها، مع العلم أن سياسة خارجية نشطة قد تعود بالنفع على أمنها القومي وتسهم في حل بعض مشكلاتها الداخلية يعد بعض المحللين أن تحقيق تعاون أمني واقتصادي مع الدول المجاورة قد يساعد الكويت على استغلال موقعها الجغرافي بشكل أفضل، ويعزز من قدرتها على التعامل مع المخاطر المحتملة.

بذلك، يظهر أن الكويت قد تفصل بين الاقتصاد والسياسة الخارجية بشكل غير مباشر، حيث تفضل التركيز على القضايا الداخلية على حساب الاستفادة من الشراكات الاقتصادية لتعزيز دورها الإقليمي. هذه الاستراتيجية، على الرغم من أنها تحمي الكويت

من التحديات السياسية، فإنها قد تعيق تحقيق أهدافها الاقتصادية على المدى الطويل. (الجمري، ٢٠٢٣).

الخلاصة، يمكن القول إن السياسة الخارجية للكويت، ورغم تبنيها لمبادئ الانفتاح والحفاظ على حسن الجوار واحترام سيادة الدول، تلعب دورًا محوريًا في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. فقد أظهرت الكويت من خلال نشاطها الدبلوماسي الحثيث، زيارات أمير البلاد، والمشاركة في الفعاليات الدولية؛ حرصها على تحقيق الاستقرار الأمني وتطوير التعاون الدولي في مختلف المجالات، خاصة في مكافحة الإرهاب وتعزيز أمن الحدود.

من جهة أخرى، يظل تأثير السياسة الخارجية الكويتية على الشراكات الاقتصادية محدودًا نسبيًا بسبب التحديات السياسية الداخلية، بما في ذلك الفساد، التفاوت الاقتصادي، والخلافات حول الإصلاحات الاقتصادية. على الرغم من امتلاك الكويت لموارد اقتصادية كبيرة وصندوق سيادي نشط، إلا أن سياساتها الخارجية تظل متحفظة مقارنةً بدول الخليج الأخرى؛ مما يحول دون استغلال كامل لإمكاناتها الاقتصادية لتحقيق نفوذ سياسي أكبر.

في النهاية، تحتاج الكويت إلى إعادة تقييم استراتيجيتها الخارجية لتتمكن من دمج قوتها الاقتصادية مع سياساتها الخارجية، مما قد يسهم في تعزيز أمنها القومي وحل بعض القضايا الداخلية. ذلك من شأنه أن يوفر للكويت دورًا أكثر تأثيرًا في المنطقة، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية التي تتطلب مرونة أكبر وتفاعلًا أعمق مع القوى الإقليمية والدولية.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، نستطيع أن نرى بوضوح أن السياسة الخارجية الكويتية، رغم ما حققته من إنجازات ومكانة إقليمية، تواجه تحديات كبيرة تتطلب مراجعة دورها وتوسيع نطاق استراتيجياتها بما يتماشى مع التحولات الجيوسياسية الراهنة كانت الكويت، منذ استقلالها، مثالا يحتذى به في الحياد والتوازن، معتمدة على استراتيجيات الحوار وحل النزاعات عبر الوساطة الهادئة، وهو ما أكسبها احتراما ودعما في محيطها الإقليمي والدولي. إلا أن هذه السياسة قد واجهت اختبارات قاسية، أبرزها الغزو العراقي عام ١٩٩٠، والأزمات الخليجية التي أبرزت الحاجة إلى مزيد من المرونة والقوة الناعمة لضمان الاستقرار والأمن.

إن الكويت، كدولة صغيرة محاطة بجيران أكبر، تقف أمام مفترق طرق؛ حيث تحتاج إلى تعزيز قدراتها السيادية والعسكرية عبر بناء شراكات استراتيجية مع قوى كبرى مثل: الولايات المتحدة والصين، وفتح مجالات جديدة للعلاقات الخارجية لتشمل قضايا دولية واسعة ويمكنها، من خلال الاستفادة من التجارب الإقليمية الناجحة، أن تبني سياسة خارجية فعالة ترتكز على الدبلوماسية الاقتصادية والتأثير الثقافي، بما يسهم في تحسين موقعها العالمي.

في ضوء هذه المتغيرات، يبقى المستقبل مفتوحا أمام السياسة الخارجية الكويتية لتعزيز دورها، خاصة في دعم القضايا الإنسانية وإرساء السلام في منطقة الخليج. إن تعزيز العلامة الوطنية، وتطوير قطاعات مثل الإعلام والسياحة يمكن أن يكون له دور فعال في تحسين صورة الكويت دوليا، وجعلها نموذجا للدولة التي تعتمد على الدبلوماسية الذكية والإدارة الحكيمة لعلاقاتها الدولية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١. المقومات التي أسهمت في نجاح الكويت في قيام الكويت بدور الوساطة هي التوازن والحياد في السياسة الخارجية الكويتية ممزوجة بعوامل شخصية متعلقة بالخبرة الدبلوماسية للأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد. كل هذا مشمول بالتطور الاقتصادي والمكانة المالية التي مكنت الكويت من إبراز هذه العوامل وجعلتها قادرة على توجيهها لمصلحتها وتقديم المعونة لدول المنطقة في أزماتها.
٢. تبني الكويت لدور الوساطة إنما ينبع من الإيمان بدورها في محيطها الإقليمي والدولي بما يحقق الأمن والاستقرار لكل شعوب المنطقة؛ مما يحقق الاستقرار للكويت نفسها في محيطها الإقليمي ويجعلها قادرة على التقدم والازدهار؛ فارتباط السياسة الخارجية للكويت بمصالحها خاصة ما يخص أمنها القومي هو من أولوياتها.
٣. العلاقات بين الدول مفهوم أعم وأشمل من مفهوم السياسة الخارجية، وأن الوساطة الكويتية في بعض الأحيان تكون أعم وأشمل من وساطة الدول الكبرى مثل أميركا نظرا لتجذر الكويت في معرفة أسباب الأزمة غير المعلنة وقدرة الكويت بحكم وجودها في قلب الأزمة أن تمسك بزمام المبادرة بتقديم الحلول الأقرب للتوافق عليها.

٤. تسعى السياسة الخارجية الكويتية؛ لتحقيق الأمن الوطني، والعيش الكريم للشعب، وتعد أداة للتأقلم مع التحولات الإقليمية والدولية، والتأثير على مواقف الدول الأخرى عبر الدبلوماسية الهادئة.
٥. تعمل الكويت على تنويع تحالفاتها الدولية، وتعزيز علاقاتها مع دول كبرى كالصين وتركيا، وتسعى لاتباع نموذج القوة الناعمة للدول الخليجية الأخرى، مع توسيع نفوذها عبر الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية؛ مما يعزز مكانتها على الساحة الدولية.

توصيات الدراسة:

- تطوير نهج سياسي مرن أكثر يمكنه أن يتكيف مع التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، وهذا يشمل استعدادا أكبر لمراجعة السياسات القائمة والتكيف معها بناء على الظروف المستجدة.
- تعميق العلاقات مع قوى دولية أخرى إلى جانب الولايات المتحدة، مثل: الصين، وروسيا، ودول الاتحاد الأوروبي؛ لضمان استدامة أمن الكويت في مختلف الأوضاع.
- توسيع دور الكويت على الساحة الدولية من خلال المشاركة الفعالة في القضايا العالمية، والاستفادة من سياسات القوة الناعمة كالتعليم، والدبلوماسية الثقافية.
- الحفاظ على سياسة توازن بين المشاركة الفعالة على المستوى الدولي، وضمان عدم المساس بسيادة واستقلال الكويت.
- تبني مبادرات دائمة للحوار الإقليمي لحل النزاعات الدائمة في المنطقة، وتجنب الحلول المؤقتة التي قد تؤدي إلى تصعيد الأزمات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الخشن، محمد ٢٠١٩، دور شخصية الوسيط في تسوية النزاعات الدولية نموذج وساطة أمير الكويت في الأزمة الخليجية ٢٠١٧.

الشايجي، عبد الله خليفة (٢٠١٨) الدبلوماسية الكويتية، المقومات والأدوار. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

بشارة، عبد الله يعقوب (٢٠١٩) حروب الكويت الدبلوماسية (١٩٦١-١٩٦٣) الكويت. مركز البحوث والدراسات الكويتية

عبد الرضا عي أسيري، سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١ – ٢٠١٦) إنجازات الماضي.. تحديات الحاضر.. آفاق المستقبل.

سارة المخيزيم (٢٢ مارس ٢٠١٦)، العلاقات الكويتية الصينية في ذكرى تأسيسها الـ٤٥؛ نموذج يحتذى لتعاون متجذر وواعد، موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تم الاسترجاع يوم ٢٠مارس ٢٠٢٠.

عليان، حمزة (يوليو ٢٠١٧): ٥ ركائز في مستقبل العلاقات الكويتية – الصينية، جريدة القبس الإلكترونية، تم الاسترجاع يوم ٢٠ مارس ٢٠٢٠.

النظام الأساس لمجلس التعاون الخليجي: صدر في ٢٥ مايو ١٩٨١.

فيصل أبو صليب (٢٠١٧): الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة، مركز الجزيرة للدراسات، بحث منشور على الموقع الرسمي للمركز، ٢٢ يونيو ٢٠١٧.

"سمو أمير البلاد: إزالة الخلافات بين الأشقاء واجب لا أستطيع التخلي عنه"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٢ يونيو/حزيران ٢٠١٧، (تاريخ الدخول: ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١٧).

موقع مجلس التعاون الخليجي: أبرز الإنجازات في مجال السياسة الخارجية، تحرير دولة الكويت.

فرج، أنور محمد (د.ت) السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا. دراسات دولية. العدد ٣٩.

الجنابي، رشا مزهر (٢٠١٤). دراسة في طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي (١٩٩٣ – ٢٠١٢). جامعة الشرق الأوسط.

العنزي، عدنان عبد الله (٢٠١٦) السياسة الكويتية في مواجهة التحديات الاستراتيجية.

الجرمان، سرور الجرمان . "دستور النظام الكويتي وعملية صنع القرار السياسي".

سميع، حسين صالح.(٢٠٢٢). عملية صنع السياسة الخارجية (دراسة سياسية)، مجلة جامعة اليمن، العدد٨.

الجزار، حجازي عبدالحميد(٢٠١٣). العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٣ – ٦٤.

المكيمي، هيلة حمد (٢٠٢٢). دور الكويت في بناء منظومة أمن إقليمية خليجية تنطلق من صيغة ٦+٤: رؤية واقعية، أراء.

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6308:6-4&catid=4595&Itemid=172

الجمري، عباس (٢٠٢٣). هل الكويت تفصل الاقتصاد عن السياسة الخارجية؟، المدينة.

https://www.almayadeen.net/Blog/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%AA%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9